

قر القانون الدولي لتطبيقه على عدوان وجودها .
وهل كانت نية المشرع في صياغته « للمساعي
الحميدة ، والتوفيق » الى معالجة القضية
ال فلسطينية واسرائيل . لا نضيف اكثر حسبا ان
نذكر ان الاستاذ المشرف عبدالله عودة نائب رئيس
تحرير الاهرام واللجنة المشرفة على مناقشة
الرسالة وآرائها عن « المساعي الحميدة » قد
كانوا المؤلف بدرجة جيد جدا بعد اكمال المناقشة
احتراما منهم لأكاديمية البحث .

الفصل الخاص بقياس فعالية السياسة الاسرائيلية
عبر المؤتمرات الدولية يقرر مستنتجا « يمكن القول
بصفة عامة ان هذه المؤتمرات لا تنفي الوجود
الاسرائيلي ولكن تنادي بحقوق شعب فلسطين
والانسحاب من الاراضي العربية المحتلة » (ص
٢٣٨) . لم يكلف المؤلف نفسه عناء تحليل الوزن
السياسي للقوى الفاعلة والمؤثرة في صياغة
القرارات ، وما تعكسه تلك الصياغات من تغيير
دائم في موازين القوى المؤيدة او المعارضة لوجهة
النظر العربية . وهو ما نجم عن أفئاض حقيقة
اسرائيل وارتباطها بالاستراتيجية الاستعمارية
من جهة وضغط حركات التحرر الافريقية والعالمية
على مواقف الحكومات في المنظمة الدولية ومنظمة
الوحدة الافريقية . وما كان واضحا في مؤتمرات
بلفراد ، والدار البيضاء ولوساكا .

بعد عرضه لسير المؤتمرات الدولية ، وتنظيم
جدول الاصوات وعرض المشاريع المختلفة ،
يستغرب المؤلف تردد الدول الافريقية وعدم
تأييدها الحاسم للعرب بادانة اسرائيل ،
مستخلصا من ذلك نجاح السياسة الاسرائيلية في
افريقيا في تحقيق اهدافها خاصة منذ حزيران ٦٧ .
يقرر « كما ظهر في قرار الجمعية العامة .. وان
دل على شيء غائبا يدل على نجاح السياسة
الاسرائيلية في افريقيا التي وصلت الى درجة
جعلت من الصمم على هذه الدول ككل ان تؤيد
انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي
احتلتها بعد حرب حزيران ٦٧ » (ص ٢٥١) .
هكذا وكان المؤلف لم يبدأ اطروحته في عام حرب
حزيران وهو من اكثر الاعوام نشاطا للدبلوماسية
الاسرائيلية والتي عملت بعد العدوان وبواسطة
ممثلها الصهيوني الشهير (فولدنبرغ) في دورة
الجمعية العامة كل جهدها ، ووضعت وزنها
الدولي اقتصاديا وسياسة في خدمة الاهداف

الخ ... وبالتالي يتقبلون في اغلب الاحيان دور
المؤسسة العسكرية الاسرائيلية » ص ٢٢٤ .
لماذا يتقبلون دور المؤسسة العسكرية ؟ ولمصلحة
من ؟ ويتسابق من كتب في مكان آخر عن
عدم ملائمة التجربة الاسرائيلية العسكرية لافريقيا
يقرر « ولا يمكن تشبيه دور المؤسسة العسكرية
في السياسة بدور اي جيش من دول العالم الثالث
عامة حيث ان سيطرتهم محكمة على الشؤون
المختلفة » ص ١٧ . لا يغفر لنا هنا ان كيف يمكن
عن طريق المؤسسة « تجديد ايمان الاجيال الجديدة
باسرائيل » ؟ ! نستطيع نحن ان نوضح كيف
نقلت التجربة وكيف طبقت .. وماذا عن نجاحاتها
« وبين كل الادوار التي تمثلها اسرائيل في افريقيا
يمثل الاهتمام بالجانب العسكري جزءا كبيرا في
البرامج الاسرائيلية ازاء افريقيا . ويتضح المخطط
الرامي الى غرس ركائز الاستعمار الجديد في
القارة الافريقية وتثبيت اقدامه وضمان حمايته
بواسطة جيوش الدول المضيفة نفسها التي تلقت
معظمها تدريبات عسكرية في اسرائيل ، او تدريب
بواسطة الخبراء الاسرائيليين في بلادهم ، وبنفس
الوقت وبواسطة نفس القوات يتم اجهاض حركات
التحرر الافريقية ، وتمسح اية منظمات شعبية
مناهضة للاستعمار ومعارضة لسياسة الدول
المحلية . وبالطبع فان كافة البرامج العسكرية
توضع بالتشاور مع المخابرات المركزية الامريكية »
[تقرير الحرية عدد ٦٠٤] هذه الحقائق تنسر
الالغاز التي بقيت دون تفسير لدى المؤلف .

يصدد تحليله لاهداف اسرائيل كما هي في البيانات
المشتركة مع حكومات افريقيا يورد المؤلف استنتاجا
لا يخلو من الغرابة والطرافة « البيانات المشتركة
تدل على ان اسرائيل تركز على المفاوضات
المباشرة حتى قبل حزيران .. دون الاخذ بنظر
الاعتبار قواعد القانون الدولي التي تنص على ان
هناك عدة وسائل لفض المنازعات بالطرق السلمية ،
لا تقتصر على المفاوضات المباشرة فهناك الوساطة
او التوفيق والمساعي الحميدة ؟ والتحكيم
والقضاء » ص ١٨٠ . هكذا تتحول الاكاديمية لدى
المؤلف حتمية اما القوانين فلماذا غاب عن المؤلف
حتى كيفية صياغة القوانين والانظمة . باعتبار
القانون كائن حي في المجتمع يستجيب لضرورات
موضوعية وعند تطبيقه على ظروف مماثلة يكتسب
قوة القياس في التطبيق . كيف تمز المؤلف فوق
كل الظروف الخاصة والتميزة لاسرائيل وحاول